



05 أبريل 2024

إلى السيدات والسادة:

مذكرة 147X24

- المفتشين العامين
- مديرتي ومديري الإدارة المركزية
- مديرة ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين
- مديرة ومديري مؤسسات تكوين الأطر التربوية
- المديرات والمديرين الإقليميين

الموضوع: في شأن الصيغة المحينة لدفتر مساطر تدبير الوسائل التعليمية.
المراجع: - المرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية؛
- البرنامج 05 من الإطار الإجرائي لخارطة الطريق 2023-2024 الخاص بظروف الاستقبال بالمؤسسات؛
- المذكرة الإطار رقم 16×122 بتاريخ 30 دجنبر 2016 في شأن تدبير الوسائل التعليمية؛
- المذكرة رقم 18×126 بتاريخ 05 شتنبر 2018 في شأن دفتر مساطر تدبير ملف الوسائل التعليمية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله

وبعد، ففي إطار مواصلة الجهود المبذولة لإحكام عملية تدبير الوسائل التعليمية، وتماشيا مع أهداف البرنامج الخامس من الإطار الإجرائي لخارطة الطريق لسنتي 2023 و2024 الخاص بظروف الاستقبال بالمؤسسات التعليمية، فإن توفير إطار مرجعي لتدبير الوسائل التعليمية ولتنفيذ مختلف العمليات ذات الطابع الإداري والتربوي والمالي والمادي ذات الصلة بها، بما يتماشى مع القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، سيساهم في تحديد وضبط المهام والمسؤوليات، في إطار من الالتزام، بالنسبة للموظفات والموظفين المتدخلين والمشرفين على عملية اقتناء وتدبير الوسائل التعليمية، والارتقاء بالحكامة الإدارية والمادية والمالية لهذا المجال. وفي هذا الصدد، فقد تم تحيين دفتر مساطر تدبير الوسائل التعليمية، بما يحقق الأهداف المتوخاة من المرسوم رقم 2.22.431 بتاريخ 08 مارس 2023 المتعلق بالصفقات العمومية، ومن أهمها:

- احترام المبادئ العامة المؤطرة لعملية الاقتناء، خاصة حرية الولوج إلى الطلبية العمومية وضمان حقوق المتنافسين والشفافية في اختيارات صاحب المشروع وتأمين الفعالية والنجاعة وحسن استعمال المال العام؛
 - تجريد المساطر والوثائق والمستندات المتعلقة بالصفقات العمومية من الصفة المادية؛
 - دعم القيمة المضافة المحلية وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية.
- كما تمت مراعاة المستجدات التي جاء بها هذا المرسوم، وخاصة ما يتعلق ب:
- إدخال طرق جديدة لإبرام الصفقات العمومية، وخاصة طلب العروض المفتوح المبسط وطلب العروض الوطني وطلب العروض الدولي؛

- الأجال الجديدة المتعلقة بموافاة لجنة طلب العروض بملف طلب العروض وابداء الملاحظات في شأنه وإدخال التعديلات عليه، وصلاحيه العروض وأجل تبليغ المصادقة؛
- إعادة النظر في آليات تقييم العروض المالية للمتنافسين، بإقصاء العرض المفرط والعرض المنخفض بكيفية غير عادية واعتماد العرض الأكثر أفضلية اقتصاديا بالنسبة للثمن المرجعي؛
- رفع حد سندات الطلب إلى 500.000,00 درهم مع احتساب الرسوم وإجبارية إعلانها على بوابة الصفقات العمومية.

لأجل ذلك، فقد تم إرساء مختلف المساطر لتحديد كفاءات تنفيذ العمليات وتقنين أدوار ومهام مختلف المتدخلين في عملية اقتناء وتدبير الوسائل التعليمية، بوضع معايير وإجراءات عملية في هذا المجال، بدءا بجرد العتاد المتوفر وفرز الصالح، وإصلاح المعطل، ثم التخلص من المتلاشي، وتدبير أولي للخصائص والفائض، عن طريق عمليتي الإعارة والتحويل، للوصول إلى تحديد الحاجيات الفعلية من هذه الوسائل بهدف اقتنائها بناء على الصناعات الموحدة وكراسات المواصفات التقنية، مما سيساعد على حسن استعمال وتدبير الممتلكات وترشيد النفقات. كما تمت مراجعة وتعديل النماذج والجدول والسجلات بملحق الدفتر المسطري حتى تستجيب للمستجدات وللمتغيرات المعبر عنها في التوصيات الصادرة عن المشاركين في الدورات التكوينية المنظمة في هذا الصدد.

هذا، ويمكن تحميل والاطلاع على هذه الوثيقة بواسطة الرابط الإلكتروني التالي:

<https://bit.ly/3TSqDcf>

ونظرا لما يكتسبه هذا الدفتر المسطري من أهمية في الارتقاء بالقدرات التدييرية للساشرين على ملف الوسائل التعليمية، فإني أهيب بكم جميعا، اعتماده في مختلف حلقات سلسلة تدييره، بدل الصيغة السابقة الصادرة بموجب المذكرة رقم 126×18 بتاريخ 05 شتنبر 2018، واحترام النماذج العملية والسجلات المرفقة به والسهر على تفعيل أدوار ومهام مختلف المتدخلين في هذا المجال وتقوية قدراتهم التدييرية، وإيلائه كل ما يستحق من عناية واهتمام.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير والاحترام.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
الكاتب العام
يونس السحيصي